

Distr.: General
12 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة السادسة والأربعون

٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٤ (ل) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: التصنيفات الإحصائية الدولية

تقرير فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية

مذكرة من الأمين العام

عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٢١٩، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية. ويتضمن هذا التقرير آخر ما استجد من معلومات عن العمل المتعلق بوضع التصنيفات الإحصائية الدولية في مختلف المجالات وتنفيذها، ويصف العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء في مجال تنسيق الأنشطة المتعلقة بالتصنيفات والأسرة الدولية للتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالتقرير.

* E/CN.3/2015/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

130115 120115 14-66871 (A)



تقرير فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية

أولا - مقدمة

١ - عهدت اللجنة الإحصائية في دورتها الثلاثين المعقودة في الفترة من ١ إلى ٥ آذار/مارس ١٩٩٩، إلى فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية، بتحسين التعاون في مجال التصنيفات الدولية وكفالة التنسيق والتقارب بين التصنيفات في الأسرة الدولية للتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية (انظر E/1999/24، الفصل السابع، الفقرة ١٠٨).

٢ - وتتكون الأسرة الدولية للتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية من التصنيفات التي تستخدم كتصنيفات قياسية في المجالات الإحصائية الفردية أو المتعددة والتي قامت اللجنة الإحصائية أو أي هيئة حكومية دولية أخرى مختصة بمسائل كالاقتصاد والسكان والعمل والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والجغرافيا والبيئة والسياحة باستعراضها والموافقة عليها كمبادئ توجيهية.

٣ - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة الرئيسية في مجال التصنيفات الإحصائية الدولية التي نفذت منذ الدورة الرابعة والأربعين للجنة الإحصائية، التي عقدت في عام ٢٠١٣.

ثانيا - أنشطة فريق الخبراء في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤

٤ - اجتمع فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية في نيويورك في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣ لمناقشة مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بنطاق الأسرة الدولية للتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية والمبادئ التوجيهية المتصلة بها، واستعراض الأعمال المتعلقة بوضع وتنقيح عدد من التصنيفات الدولية بالتعاون مع القيميين على كل منها، وتحسين التواصل مع مستعملي التصنيفات، والجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تحقيق المزيد من التقدم في ما يتعلق بتنفيذ الأجهزة الإحصائية الوطنية للتصنيفات المنقحة والإدارة الفعالة لهذه لتصنيفات.

٥ - وقام فريق الخبراء بإنشاء عدد من الأفرقة الفرعية التقنية للعمل على قضايا محددة تحت إشراف فريق الخبراء نفسه، وهي:

- التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الصناعية، التنقيح ٤
- تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض

- التصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار ٢-١
 - استعراض أفضل الممارسات
 - استعراض الأسرة الدولية للتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية
 - التصنيف حسب الفئات الاقتصادية العريضة
- ٦ - وبالإضافة إلى ذلك، واصل فريق الخبراء التعاون مع المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة العمل الدولية، ومعهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ودعم العمل الذي تقوم به.
- ٧ - وكان عمل فريق الخبراء يدار من قبل المكتب الذي كان يجتمع بانتظام للتأكد من أن فريق الخبراء يعمل باستمرار طوال هذه الفترة، وأن عناصر العمل الفردية نفذت، وأنه تم تسهيل التوجيهات والاتصالات لفريق الخبراء بشأن المسائل المتعلقة بالتصنيفات الإحصائية الدولية.

ثالثاً - عمل الأفرقة الفرعية التقنية

- ألف - التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الصناعية، التنقيح ٤
- ٨ - نظر فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية في جلسته المعقودة خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣ في عدد من الأسئلة المتعلقة بالتمثيل في مجال التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، وفي اقتراح يتعلق بالمعالجة المنقحة لترتيبات محددة تتعلق بالاستعانة بمصادر خارجية. وكانت تلك الأسئلة ناتجة عن طلبات متعددة لتفسير التصنيف الصناعي الدولي الموحد في حالات محددة لم تتناولها البنية الحالية للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، أو الملاحظات التوضيحية أو قواعد التطبيق بشكل واضح.
- ٩ - وكانت هناك نقطة رئيسية لمناقشة الفريق الفرعي التقني حول التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، تتمثل في تصنيف الشركات المنتجة للسلع بدون مصانع، كما عرضتها فرقة العمل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا المعنية بالإنتاج العالمي وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية. ونظراً إلى أن المناقشات حول هذه المسألة لم تمكن من التوصل إلى نتيجة عبر الوسائل الإلكترونية، استدعت المسألة عقد اجتماع وجهها لوجه بين أعضاء الفريق الفرعي التقني وأعضاء فرقة العمل، داراً في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وسمح هذا الاجتماع بالتوصل إلى استنتاج بأنه بما أن الشركات

المنتجة للبضائع بدون مصانع هي ظاهرة ناشئة، لا توجد بيانات كافية متاحة لاتخاذ قرار مستنير بشأن المعاملة التي تلقاها داخل هيكل التصنيف الصناعي الدولي الموحد. وتم الاتفاق على وضع خطة للبحث ومبادئ توجيهية للوكالات الإحصائية الوطنية من أجل مساعدتها على فهم هذه الظاهرة، حتى يتسنى تحديد العلاج المناسب لاحقاً.

١٠ - كما تم حل القضايا العالقة الأخرى المتعلقة بتصنيف الصناعي الدولي الموحد التي لوحظت في منتدى الأمم المتحدة لمناقشة التصنيفات.

١١ - وقدرة الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة على الانتهاء من وضع دليل تنفيذ التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الصناعية، التنقيح ٤، تبعث على القلق. وتسببت قلة الموارد المتاحة في تأخير التقدم وفرضت ضغوطاً على وضع الصيغة النهائية للدليل. ويتوقع فريق الخبراء أن يصبح الدليل متاحاً للمناقشة في اجتماعه في عام ٢٠١٥.

باء - تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض

١٢ - أثرت في اجتماعات فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية، مسألة وجود عدد من المشاكل في تطبيق تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض، وكذلك خلال حلقات العمل والاجتماعات التي أجرتها مختلف المنظمات بشأن التصنيفات.

١٣ - وقررت الشعبة الإحصائية، بالتنسيق مع فريق الخبراء، إجراء جرد عالمي للتأكد من وجود حاجة لتنقيح تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض ونطاق هذا التنقيح المحتمل. وتلقت الشعبة لدى اضطلاعها بإعداد الجرد وتحليل النتائج، الدعم من فرقة عمل تتكون من خبراء من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وهيئة الإحصاءات في النمسا. وأجري الاستطلاع العالمي في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٤ - ونوقشت الردود على الاستبيان خلال اجتماع فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٣. وكان الرأي العام المشترك بين الدول يتمثل في أن هناك حاجة لاستعراض تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض وتنقيحه للتأكد من أنه يمثل أداة مناسبة لتسجيل نفقات استهلاك الأسر ولتطبيقاته الأخرى.

١٥ - وكخطوة أولى، وافق فريق الخبراء على تشكيل فريق فرعي تقني معني بمسائل السوابق القضائية المتعلقة بتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض. وبعد ذلك، يمكن توسيع ولاية الفريق الفرعي التقني ليتمكن من النظر في اعتبارات أوسع في سياق تنقيح

تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض والتصنيفات الأخرى للنفقات حسب الغرض. وتقرر أن يتكوّن الفريق الفرعي في البداية من أعضاء فريق الخبراء، ولكن يمكن في مرحلة لاحقة إضافة خبراء مختصين في إحصاءات الأسعار وخبراء في الحسابات القومية.

١٦ - ويمكن حل العديد من المشاكل المعروفة من خلال تطبيق السوابق القضائية المتفق عليها؛ ولكن كان من المسلم به أنه ستبقى بعد هذه العملية مسائل هامة يتعين حلها، بما في ذلك الحاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية للتصنيف.

١٧ - ونتيجة لهذا العمل، يوصي الفريق الفرعي التقني بالشروع في إجراء لتتقيح تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض. وستجري مناقشة هذه المسألة في اجتماع فريق الخبراء الذي سيعقد عام ٢٠١٥.

جيم - التصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار ٢-١

١٨ - نظر الفريق الفرعي التقني في عدد من المسائل ولا سيما في المسائل المتصلة بمنتجات الطاقة. وتم الاضطلاع بعدد من التوضيحات الصغيرة، وبالعمل على جداول المراسلات، إلى جانب استعراض متابعة المنتجات الزراعية والغذائية الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة التي قدمت عددا كبيرا من المقترحات من أجل التغيير داخل التصنيف المركزي للمنتجات ليس فقط لتحسين التفاصيل ولكن أيضا لكفالة الاتساق مع الإصدار ذي الصلة من النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترقيمها. وفي إطار الاستعراض النهائي للتصنيف المركزي للمنتجات، تقرر أنه كان يتعين على الفريق العامل المعني بالتصنيفات الدولية التابع للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين توفير الترجمة إلى اللغة الإسبانية.

١٩ - ومكّن النظر في العلاقة بين التصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الدولي الموحد لمنتجات الطاقة من تحديد عدد من التحديات بما فيها قضايا الحدود في فئات التصنيف الدولي الموحد لمنتجات الطاقة التي تعذرت معالجتها في هذا الوقت. وستعالج هذه الفئات في سياق عملية استعراض التصنيف الدولي الموحد لمنتجات الطاقة من أجل كفالة مواءمتها بشكل أفضل مع الاستعراض القادم للتصنيف المركزي للمنتجات.

٢٠ - وقام الفريق التقني الفرعي باستعراض الملاحظات التفسيرية والفقرات التمهيديّة للتصنيف المركزي للمنتجات تمهيدا لنشره النهائي.

٢١ - وتم اقتراح وضع مجموعة كاملة من المذكرات التفسيرية للجزء المتعلق بالبضائع من التصنيف المركزي للمنتجات كمشروع طويل الأجل. ومن شأن تنفيذ هذا المشروع انتفاء الحاجة إلى الاطلاع على ملاحظات النظام المنسق، التي ليست متاحة للجمهور، في ما يتعلق

بالأسئلة المتصلة بتفسير التصنيف المركزي للمنتجات. وكخطوة أولى، ستشرع منظمة الأغذية والزراعة في وضع هذه الملاحظات للمنتجات الزراعية والغذائية في القسمين صفر و ٢ من التصنيف المركزي للمنتجات.

دال - استعراض أفضل الممارسات

٢٢ - لا يزال العمل يجري على إعداد وثيقة تقدم مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات في وضع التصنيفات الإحصائية الدولية وتعهداتها وتنفيذها. وقد وضعت المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات في المقام الأول لكي تستخدمها المنظمات الدولية والوكالات الإحصائية الوطنية، وسائر المنظمات الأخرى التي قد تقوم بوضع التصنيفات الإحصائية وتعهداتها وتنفيذها. ويتعين استخدام هذه المبادئ التوجيهية بالتوازي مع وثيقة المعلومات الأساسية الأصلية المعنونة "التصنيفات الإحصائية الموحدة: المبادئ الأساسية" المتعلقة بالمبادئ الأساسية للتصنيفات الإحصائية الموحدة التي نظرت فيها اللجنة الإحصائية في دورتها الثلاثين المعقودة في عام ١٩٩٩. وتتسق المبادئ التوجيهية الجديدة مع النموذج العام للمعلومات الإحصائية للفريق الرفيع المستوى المعني بتحديث العمليات والخدمات الإحصائية، وهو نموذج مصطلحات، يتضمن تعريفاً محدثاً للتصنيف الإحصائي.

٢٣ - وستنشر المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات على موقع الشعبة الإحصائية على الإنترنت.

هاء - الأسرة الدولية للتصنيفات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية

٢٤ - أكد فريق الخبراء أن الأسرة الدولية للتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية تشمل جميع التصنيفات الدولية التي تمثل معايير مجال إحصائي معين، سواء أقرته اللجنة الإحصائية (أو هيئة ماثلة) بشكل صريح أم لا. وتمثل الغاية من ذلك في كفالة أن تقوم الأسرة الدولية للتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية بما يلي: (أ) تقديم نظرة عامة أفضل للشروط الفعلية التي يجب أن تتبعها البلدان؛ (ب) وإتاحة تقييم جودة التصنيفات بالاستناد إلى قائمة المعايير التي يجري وضعها؛ (ج) وأيضاً، إتاحة تقييم الصلات القائمة بين التصنيفات الحالية على نحو أفضل؛ (د) وتقديم المزيد من القيمة للمستعملين.

٢٥ - وقد أعدت الشعبة الإحصائية مشروع قائمة شاملة أولى للتصنيفات في سياق هذا المفهوم للأسرة الموسعة. وسيستعرض فريق الخبراء مشروع القائمة ويواصل مناقشتها.

٢٦ - وجرى العمل أيضا على وضع مستند لمساعدة القيمين على التصنيفات على وضع تصنيف في إطار الأسرة الدولية للتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب وثيقة بشأن معايير التصنيف مصممة من أجل إتاحة تصنيف التصنيفات الإحصائية الدولية بوصفها مرجعية أو مستمدة أو ذات صلة أو غير ذلك. وسيقوم فريق الخبراء بأكمله باستعراض معايير التصنيف في اجتماعه الذي سيعقد عام ٢٠١٥.

واو - التصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة

٢٧ - في الاجتماع الذي يُعقد مرة كل سنتين الذي دار في نيويورك خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، وافق فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية على إنشاء فريق فرعي تقني من أجل تنقيح التصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة. وتنص اختصاصات الفريق الفرعي التقني المعني بتنقيح الفئات الاقتصادية الواسعة على أنه ينبغي للفريق الفرعي التقني تحسين النسخة المنقحة الرابعة من الفئات الاقتصادية الواسعة حسب أربعة أبعاد، وهي:

- (أ) إعادة تحديد هيكل الفئات الاقتصادية الواسعة بحيث تعبر عن الواقع الاقتصادي الراهن بصورة أفضل؛
- (ب) توسيع نطاق الفئات الاقتصادية الواسعة لتشمل الخدمات وكذلك السلع، مع إيلاء اهتمام إضافي لتعريف السلع الوسيطة؛
- (ج) تحسين المواد التفسيرية لمساعدة المكلفين بتجميع البيانات التي يجري تعميمها وفقا للفئات الاقتصادية الواسعة ومستعملاتها؛
- (د) توفير جداول تناظر محدثة لربط الفئات الاقتصادية الواسعة بسائر التصنيفات الإحصائية.

٢٨ - وأعربت اللجنة الإحصائية عن تأييدها لهذا العمل في دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٣.

٢٩ - وتم في حزيران/يونيه ٢٠١٤ توزيع مشروع دليل النسخة المنقحة الخامسة للتصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة على المكاتب الإحصائية بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكان ذلك في إطار عملية تشاور عالمية. وطلب من المكاتب الإعراب عن رأيها بشأن المحتوى العام للدليل وبعض المسائل المحددة المتصلة بالتنقيحات المقترحة فيما يتعلق بميكل الفئات الاقتصادية الواسعة ونطاقها وتعريفها. وقد تم تجميع نتائج المشاورات، ويجري

حاليا إعداد مسودة هائية ليناقشها فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية في اجتماعه الذي سيعقد عام ٢٠١٥.

رابعاً - الأعمال الأخرى المتعلقة بالتصنيفات الدولية

٣٠ - يواصل فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية التواصل والتعاون مع القيمين على التصنيفات الإحصائية الذين يقومون باستعراضها، عن طريق إسداء المشورة بشأن أفضل الممارسات، واستعراض مفاهيم ومبادئ التصنيفات الدولية القائمة والناشئة؛ وتيسير المواءمة بين التصنيفات ذات الصلة؛ واستعراض التصنيفات مقابل معايير الإدراج في الأسرة الدولية للتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية؛ وتيسير عمليات استعراض التصنيفات أو الاضطلاع بها حسب الاقتضاء.

ألف - التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية

٣١ - توشك العملية الدولية التي تم الشروع فيها لوضع التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية على الانتهاء بتقديم التصنيف إلى اللجنة الإحصائية (انظر E/CN.3/2015/7). وفي إطار تطبيق هذا المعيار الإحصائي الذي تشتد الحاجة إليه، سيجري تناول بعض التحديات المتصلة بإحصاءات الجريمة. وسيمثلّ التصنيف الدولي للجريمة أحد المعايير المرجعية لإنتاج هذه البيانات، التي كانت المقارنة بينها في العادة تكشف عن الكثير من الاختلافات بحسب التعاريف والتشريعات الوطنية ونظم الإبلاغ، كما كانت متفاوتة من حيث الدقة.

٣٢ - وللتغلب على التحديات القائمة، استخدم التصنيف الدولي للجريمة نهجاً يتمثل في تعريف الجرائم الجنائية على أساس التوصيفات السلوكية بدلا من المواصفات القانونية الصارمة المستمدة من القوانين الجنائية. ويؤدي هذا النهج القائم على الوقائع، الذي يتفادى المسائل الناشئة عن التعقيدات القانونية، إلى وضع تصنيف مبسّط وقابل للتطبيق على الصعيد العالمي. ويوفر التصنيف الدولي للجريمة إطاراً لإنتاج البيانات الإحصائية ومقارنتها بصورة منتظمة عبر مختلف مؤسسات العدالة الجنائية والولايات القضائية. وهذا يعني تطبيق التصنيف الدولي للجريمة على جميع أشكال البيانات عن الجريمة التي يتم جمعها في مختلف مراحل إجراءات العدالة الجنائية (في ما يتصل بالشرطة والمحكمة والإدانة والسجن)، وكذلك الدراسات الاستقصائية عن ضحايا الجريمة.

٣٣ - ويعتبر وضع التصنيف الدولي للجريمة في صيغته النهائية بمثابة المرحلة الختامية من عملية بدأت في عام ٢٠٠٩، عندما قام مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بإنشاء فرقة عمل

مشتركة معنية بتصنيف الجريمة بقيادة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وذلك من أجل وضع إطار لتصنيف الجريمة. وقد اعتمد مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين المبادئ والإطار من أجل تصنيف دولي للجريمة لأغراض إحصائية في دورته العامة الستين المعقودة خلال الفترة من ٦ إلى ٨ في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ولاحقاً، وافقت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٣ (انظر E/2013/24، الفصل الأول، جيم، المقرر ٤٤/١١٠) على خطة لوضع تصنيف دولي للجريمة للأغراض الإحصائية، بالتشاور مع الإحصائيين والخبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية، والمؤسسات الحكومية الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. وأوصت لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها الحادية والعشرين المعقودة في عام ٢٠١٣، بأن يوافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على خطة وضع الصيغة النهائية للتصنيف الدولي للجريمة في حدود سنة ٢٠١٥ (انظر E/2013/30، الفصل الأول، باء، مشروع القرار الأول).

٣٤ - وقاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة العملية التي مكنت، بعد خطوات متعاقبة من التشاور والاختبار، من وضع الصيغة النهائية للتصنيف الدولي للجريمة. وقد تحقق ذلك بفضل التعاون الوثيق مع مركز الامتياز المعني بالمعلومات الإحصائية عن الحكومات وضحايا الجرائم والأمن العام والعدل التابع للمعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الدول الأمريكية (ملاحظة: المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا هو هيئة مستقلة ضمن حكومة المكسيك). وبالإضافة إلى ذلك، قام فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية، باعتباره الهيئة المركزية لتنسيق العمل بشأن التصنيفات الدولية التي وضعتها اللجنة الإحصائية، باستعراض التصنيف الدولي للجريمة.

باء - التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت

٣٥ - تواصل الشعبة الإحصائية العمل على وضع الصيغة النهائية للتصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت على أساس ما يلي: نتائج اجتماع فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة بشأن تنقيح تصنيف الأمم المتحدة الدولي التجريبي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛ واعتماد القرار بشأن إحصاءات العمل والعمالة والاستخدام الناقص ليلد العاملة في المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية، الذي عقد في جنيف

في الفترة من ٢ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛ والتعليقات الواردة من المكاتب الإحصائية الوطنية.

٣٦ - وقد تأخر وضع الصيغة النهائية للتصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت بسبب العمل المشترك الجاري بين الشعبة الإحصائية ومنظمة العمل الدولية للتوفيق والمواءمة بين التصنيف الدولي وتعريف العمل الجديد الذي وضعته منظمة العمل الدولية. وتشمل التحديات بوجه خاص ما يلي: (أ) المواءمة بين مفاهيم الأنشطة المنتجة وغير المنتجة للتصنيف الدولي للأنشطة المتعلقة بإحصاءات استخدام الوقت (استناداً إلى إطار نظام الحسابات القومية، على نحو ما طلبته البلدان والخبراء)، ومختلف أشكال العمل التي حددتها منظمة العمل الدولية في القرار الجديد، وواقع أن إنتاج الكفاف لم يعد جزءاً من العمل؛ (ب) أنشطة الإدراج في القائمة/التصنيف التي يضطلع بها الأشخاص العاملون في الوحدات الاقتصادية الخاصة بهم لإنتاج السلع والخدمات الموجهة إلى السوق، لضمان أن يظل هذا النوع من الأنشطة التي يشاركون فيها واضحاً في التصنيف، بدلاً من أن يوصف ببساطة بأنه عمل. وبالنظر إلى الصعوبات التي تعترض تحديد/تقدير إنتاج الأسر المعيشية (أيضاً بالنسبة لحسابات نظام الحسابات القومية الرئيسية)، أكدت البلدان التي اعتمدت/كيّفت تصنيف الأنشطة المتعلقة بإحصاءات استخدام الوقت في صيغته التجريبية على أهمية إيلاء كامل للاهتمام في التصنيف الدولي للأنشطة المتعلقة بإحصاءات استخدام الوقت للأنشطة المضطلع بها في قطاع الإنتاج، حتى وإن كانت تلك الأنشطة تنتج السلع والخدمات المخصصة للحصول على أجر أو ربح.

٣٧ - وعندما يوضع التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت في صيغته النهائية، سيستعرضه فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية لضمان اتساقه مع معايير التصنيفات الدولية وكذلك مع التصنيفات الدولية الأخرى ذات الصلة. ومن المتوقع أن يُعرض التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت بهدف اعتماده على اللجنة الإحصائية أثناء دورتها السابعة والأربعين التي ستُعقد في عام ٢٠١٦.

جيم - التصنيفات الزراعية

٣٨ - تعمل منظمة الأغذية والزراعة عن كثب مع فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية، ولا سيما من حيث تقديم المشورة فيما يتعلق بالتصنيف المركزي للمنتجات والعلاقة مع النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترقيمتها. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة مبادئ توجيهية بشأن التصنيفات الدولية لإحصاءات الزراعة التي استعرضها أعضاء فريق الخبراء.

دال - التصنيف الدولي الموحد للمهن

٣٩ - تقدم منظمة العمل الدولية الدعم المستمر من أجل تنفيذ التصنيف الدولي الموحد للمهن وتكييفه للاستخدام على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال توفير التدريب وتقديم المساعدة التقنية المباشرة إلى البلدان والمشاركة في أفرقة العمل الإقليمية ومنتديات المناقشة.

٤٠ - وقد تُرجم التصنيف الدولي الموحد للمهن (International Standard Classification of Occupations)، المجلد الأول، الهيكل وتعريف الأفرقة وجداول التطابق (جنييف، مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢)، الذي أعدته منظمة العمل الدولية، إلى اللغات الإسبانية والروسية والفرنسية. وتعكف منظمة العمل الدولية حالياً على تحديث النسختين الفرنسية والإسبانية لمراعاة التعليقات على الترجمة التي وردت من المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الناطقة بالفرنسية والإسبانية. والنسخة الروسية متاحة على الموقع الشبكي لمكتب منظمة العمل الدولية في موسكو.

٤١ - وقد عُمت ترجمة باللغة العربية، تم إعدادها بمساعدة من المملكة العربية السعودية، على عدد من البلدان للتعليق عليها. واضطلع بهذا العمل في سياق مشروع لوضع تصنيف مهني موحد للبلدان العربية بالاستناد إلى التصنيف الدولي الموحد للمهن. ويجري هذا المشروع بقيادة المملكة العربية السعودية بدعم من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية. والهدف المنشود هو وضع نظام تصنيف للأغراض الإحصائية والإدارية على حد سواء، لاستخدامه في المملكة العربية السعودية في البداية، ولكن من الممكن تكييفه بعد ذلك لاستخدامه على نطاق أوسع.

٤٢ - وتتعاون منظمة العمل الدولية أيضاً مع المفوضية الأوروبية لكفالة ربط تصنيف المهارات والكفاءات والمؤهلات والمهن الأوروبية، الذي يجري وضعه حالياً، بالتصنيف الدولي الموحد على النحو الصحيح. ويحدد هذا التصنيف، الصادر بـ ٢٢ لغة أوروبية، المهارات والكفاءات والمؤهلات والمهن ذات الصلة بسوق العمل الأوروبي ويصنفها. وتتضمن أهدافه المعلنة، في جملة أمور، المساعدة على سد فجوة الاتصال بين التعليم والعمل، ومطابقة الناس بالوظائف إلكترونياً، وتيسير حركة اليد العاملة في جميع أنحاء أوروبا، وتقديم الدعم في ما يتعلق بإنتاج المعلومات الإحصائية. وستكون المعلومات المفصلة جدا المجمعة في إطار مشروع التصنيف الأوروبي، إلى جانب المعلومات المجمعة من مشاريع مماثلة في مناطق أخرى من العالم، مصدراً قيماً للمعلومات. بمجرد استكمال التصنيف الدولي الموحد للمهن في نهاية المطاف.

٤٣ - وتماشيا مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن أفضل الممارسات في مجال التصنيفات الدولية، التي تنص على أنه ينبغي النظر كل خمس سنوات في تنقيح التصنيفات المرجعية الدولية الرئيسية أو تحديثها، قامت منظمة العمل الدولية خلال عام ٢٠١٣ بالتشاور مع الخبراء الوطنيين المعنيين بتصنيف المهن ومع فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية لضمان تحديد جميع المشكلات والشواغل التي تواجه تنفيذ التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ٢٠٠٨. ونوقش في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل تقرير يعرض نتائج هذه المشاورة ويناقش مبررات بدء العمل في تنقيح أو تحديث التصنيفات المرجعية الدولية الرئيسية.

٤٤ - وأشار هذا التقرير إلى أنه بينما كانت التعليقات على التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ٢٠٠٨ إيجابية للغاية، فقد بدأت تظهر بعض المشاكل خلال تنفيذ التصنيف. وكانت بعض المشاكل متعلقة بتطبيق مستوى المهارات كمعيار للتصنيف، وقد يعني ذلك ضمنا ضرورة إجراء تنقيح رئيسي، مع الاحتفاظ بالنموذج المفاهيمي الأساسي القائم. وتفرض هذه المشكلات حدودا على مدى فائدة التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ٢٠٠٨ فيما يتعلق بتوفير الإحصاءات المتعلقة بنقص استخدام المهارات والنقص في المهارات التي يوجد طلب شديد عليها. أما المسائل الأخرى التي تم تحديدها فلم تكن عديدة، ومن الممكن تناولها في سياق تحديث محدود يمكن إتمامه بسرعة نسبيا ولن يستلزم تغييرات إلا في الفئات الواردة على المستوى التفصيلي، بينما يظل الهيكل على حاله على المستويات الكلية.

٤٥ - وأعرب المشاركون في المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل عن طائفة من الآراء بشأن جدوى إجراء تنقيح أو تحديث في نهاية المطاف للتصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ٢٠٠٨ وجدوله الزمني ووتيرته. فالبعض كان محبذا لإجراء تحديث في الأجل القصير يعبر عن التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي جرت على مدى السنوات الخمس السابقة. وأعرب الكثيرون عن قلقهم إزاء عدم مرور زمن كاف يتيح تراكم الخبرة المكتسبة اللازمة في استخدام التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ٢٠٠٨ من أجل إجراء تنقيح أعمق، مع إقرارهم بالحاجة إلى النظر في المسائل الأوسع، مثل تلك المتعلقة بمستوى المهارات، ونقص استخدام المهارات، وهايكل الأعمال التجارية، وتحديد المهن المرتبطة بالوظائف الخضراء. ولوحظ أن تكاليف التنفيذ، حتى بالنسبة للتغيرات الصغيرة، مرتفعة على نحو لا يبرر إجراء تنقيحات متكررة.

٤٦ - وبينما لم يكن هناك توافق في الآراء لصالح إجراء تحديث قصير الأجل، تم الإعراب عن القلق من أن عدم بدء العمل التحضيري لإجراء تنقيح أعمق للتصنيف الدولي الموحد

للمهن لعام ٢٠٠٨ إلا بعد المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل، المتوقع انعقاده في عام ٢٠١٨، قد يعني أن عددا محدودا من البلدان سيكون قادرا على تنفيذ التصنيف الجديد حتى جولة تعداد عام ٢٠٣٠.

٤٧ - ولذا، تواصل منظمة العمل الدولية توثيق المسائل والمشكلات المتصلة بالتصنيف الدولي الموحد للمهن عند التعرّف عليها، وذلك بغرض عرض مجموعة متطورة من خيارات التنقيح يمكن عرضها على المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل. ومن الممكن إعداد هذه الخيارات بدعم من فريق تقني و/أو منتدى للنقاش باستخدام الإنترنت.

هاء - تنقيح التصنيف الدولي لحالة العمالة

٤٨ - اعتمد التصنيف الدولي لحالة العمالة لسنة ١٩٩٣ (ICSE-93). بموجب القرار الثالث المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ الصادر عن المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل. ويقوم التصنيف الدولي لحالة العمالة بتصنيف الوظائف حسب نوع عقد العمل، الصريح أو الضمني، المبرم بين شاغل الوظيفة والوحدة الاقتصادية التي يعمل لديها. وتم تحديد خمس فئات موضوعية هي: العاملون، وأرباب العمل، والعاملون لحسابهم الخاص، وأعضاء تعاونيات المنتجين، والعاملون المساهمون من الأسرة. ويمكن تجميع الفئات الأربع الأخيرة ضمن إطار العاملين لحسابهم الخاص.

٤٩ - ولم تعد هذه الفئات تقدم معلومات كافية لإجراء الرصد الملائم للتغيرات الطارئة على ترتيبات العمالة التي تجري في العديد من البلدان، وهي ليست بالقدر الكافي من التفصيل لتمكّن من رصد مختلف أشكال العمالة غير المستقرة أو غير العادية. ويؤدي تنوع الترتيبات التعاقدية الجديدة الرامية إلى زيادة مرونة أسواق العمل إلى ازدياد عدم اليقين بشأن الحدود الفاصلة بين العمل الحر والعمل لقاء أجر، بينما تظهر في الوقت نفسه حاجة إلى معلومات إحصائية لرصد تأثير تلك الترتيبات.

٥٠ - وبناء على استعراض لنطاق الممارسات الوطنية المتعلقة بالإحصاءات عن حالة العمالة وعن علاقة العمل بوجه أعم، عُرضت ورقة مناقشة بشأن الحاجة إلى تنقيح التصنيف الدولي لحالة العمالة لسنة ١٩٩٣ (وثيقة الاجتماع 8/٨ room document) على المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وقد ظهر توافق قوي في الآراء أثناء المؤتمر الدولي التاسع عشر بشأن الحاجة إلى تنقيح التصنيف الدولي لحالة العمالة لسنة ١٩٩٣ من أجل الإلمام على نحو أفضل بأحدث التطورات في أسواق العمل، وبما يعبر عن اعتماد القرار الأول المتعلق بإحصاءات العمل والعمالة ونقص استخدام العمل

في المؤتمر الدولي التاسع عشر، والذي حرّك المؤتمر فيه الحدود بين العمالة وبعض أشكال العمل الأخرى.

٥١ - وحيث إنه قد يتعذر تلبية الأغراض العديدة والمختلفة للغاية التي يُستخدم لأجلها التصنيف الدولي لحالة العمالة ضمن إطار تصنيفي واحد ومتسق، فإن منظمة العمل الدولية تقوم بإعداد خطة عمل ومجموعة من المقترحات لاستبدال التصنيف الدولي لحالة العمالة لسنة ١٩٩٣ بمجموعة من المعايير الخاصة بإحصاءات علاقات العمل، وذلك عوضاً عن الجمع بين مفاهيم وخصائص متداخلة في إطار تصنيف مركّب واحد. وبذلك يتم استكمال التصنيف المُحدّث لحالة العمالة بسلسلة من المتغيرات الداعمة التي تُعالج عناصر متنوعة من العلاقة بين العامل والوحدة الاقتصادية التي يعمل فيها. ومن المتوقع عرض هذه المعايير على المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل الذي سيعقد في عام ٢٠١٨ في شكل مشروع قرار لمناقشته وتعديله واعتماده في نهاية المطاف.

٥٢ - وستشمل المسائل التي يجري تناولها في التنقيح ما يلي:

(أ) الحاجة إلى إطار مفاهيمي وإحصائي شامل لكفالة الاتساق مع مختلف مجالات الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية وإحصاءات العمل، وإتاحة توفير إحصاءات منسقة من مختلف المصادر؛

(ب) ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي تقييد نطاق القرار والتصنيف الجديد لحالة العمالة بحيث يقتصر التصنيف على العمالة أو توسيع نطاقه ليشمل بعض أو كل أشكال العمل الأخرى المنصوص عليها في القرار بشأن إحصاءات العمل والعمالة ونقص استخدام العمل المُتَّخذ أثناء المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل؛

(ج) مدى ملاءمة وفائدة الإبقاء على التمييز بين العمل المدفوع الأجر والعمل الحر كفتتين متميزتين من الفئات الرفيعة المستوى، بالنظر إلى النطاق الواسع لأوجه الاستخدام التحليلية لهاتين الفئتين، والعدد المتزايد لأنواع ترتيبات العمالة التي لا تندرج بيسر ضمن أيٍّ من الفئتين؛

(د) الحدود الفاصلة بين العمل الحر والعمل المدفوع الأجر، خصوصاً فيما يتعلق بالمُلاك المشتغلين لحسابهم (المالكون - المديرون) في الشركات المساهمة والمتعاقدين التابعين؛

(هـ) المفاهيم التي ينبغي إدراجها في التصنيف المركزي لحالة العمالة، والتي ينبغي تحديدها كمتغيرات منفصلة ضمن الإطار المفاهيمي الشامل؛

(و) سريان المعايير على حالات العمالة غير الرسمية؛

(ز) الحاجة إلى مبادئ توجيهية بشأن جمع البيانات، وتصميم الاستبيانات، والاشتقاق؛

(ح) تحديد العمال في مختلف أنواع العمالة غير المستقرة كالموظفين العَرَضيين والموظفين بعقود قصيرة الأجل والموظفين المؤقتين والموسميين، والعمال بنظام عقود العمل الصفرية؛

(ط) التحديد والمعالجة الإحصائية لشئى الأنواع المحددة للعمال، بما في ذلك المتمهّنون، والمتدربون والمتدربون الداخليون، ومباشرو الأعمال الحرة، والعاملون داخل نطاق الأسرة، والعمال المتزليون، وأعضاء تعاونيات المنتجين، والعمال الذين تعينهم وكالات تأجير العمالة.

٥٣ - ومن المتوقع أن يتلقى العمل الذي تظطلع به منظمة العمل الدولية في تنقيح التصنيف الدولي لحالة العمالة لسنة ١٩٩٣ الدعم من فريق عامل لا يضم فقط إحصائيي العمل ولكن أيضا خبراء في إحصاءات الحسابات القومية، وممثلي منظمات العمال وأرباب العمل. ومن المتوقع أن يعقد الاجتماع الأول للفريق العامل هذا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥.

واو - إدارة التصنيفات

٥٤ - يواصل فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية تقديم الدعم للشعبة الإحصائية في تعهد الموقع الشبكي للتصنيفات، ومنتدى المناقشة، وتجميع الرسالة الإخبارية عن التصنيفات ونشرها.

٥٥ - ونوقشت في اجتماع عام ٢٠١٣ آليات أخرى لإدارة التصنيفات، مثل إعداد نظام نيوزيلندا الجديد لإدارة تصنيف الإحصاءات، إلى جانب قسم التصنيفات الوطنية التابع لسجل الأمم المتحدة للتصنيفات.

٥٦ - وتضمّن اجتماع عام ٢٠١٣ أيضا مناقشات بشأن دور المعايير الدولية في سياق المسائل المتعلقة بتعريف هذه المعايير، وتحديد تأثيرها على العمل الإحصائي، وتحديد طبيعة الحواجز القائمة أمام الاعتماد الكامل والمتسق لتلك المعايير في جميع البلدان. واعتُبر أن نقص استخدام المعايير يدعو إلى القلق.

خامسا - الأعمال المقبلة لفريق الخبراء وتنظيمه

٥٧ - استعرض فريق الخبراء ترتيبات عمله والتقدم المحرز منذ اجتماعه الأخير المعقود في عام ٢٠١٣. واستطاع فريق الخبراء أن يعمل طوال الفترة بطريقة أكثر اتساقا، مع تحسّن الاتصالات بين المكتب وفريق الخبراء، وزيادة المشاركة في نطاق أوسع من المسائل المتعلقة بالتصنيف الإحصائي الدولي. ويجري تعميم محاضر اجتماعات المكتب وقوائم الإجراءات على أعضاء فريق الخبراء لتوفير الشفافية في العملية وإبقاء فريق الخبراء على علم بالتقدم المحرز في الكثير من مجالات عمله. وسيناقش اجتماع فريق الخبراء لعام ٢٠١٥ اختصاصات المكتب واستمرار عمله كوسيط بين الشعبة الإحصائية وفريق الخبراء نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل فريق العمل توسيع مجالات اهتمامه لتشمل المسائل الأوسع المتصلة بتصنيف الإحصاءات مثل التصنيفات البيئية، وإحصاءات الحد من مخاطر الكوارث، وتحقيق التكامل بين التصنيفات الإحصائية والجغرافية المكانية، وتأثيرات البيانات الضخمة، والمجالات الجديدة الأخرى للإحصاءات الرسمية.

أعضاء فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية

المكتب

- أندرو هانكوك (نيوزيلندا)، الرئيس
- أليس بورن (كندا)
- أنا فرانكو (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)
- إيفا كاستيو (المكسيك)
- سيفيرا دي كوستو (الفلبين)
- رالف بيكر (الشعبة الإحصائية)، بحكم المنصب

البلدان

الاتحاد الروسي، الأردن، أستراليا، ألمانيا، البرازيل، جمهورية كوريا، سنغافورة، السويد، سويسرا، الصين، عمان، غانا، فرنسا، الفلبين، كندا، كوستاريكا، المغرب، المكسيك، النمسا، نيوزيلندا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المنظمات

المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة